ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

التنمية المستدامة من منظور الأبحاث والدراسات الجامعية الجزائرية

Durable Development from the perspective of Research and Studies in the Algerian university

خضر رضا[1]*، سعدي وحيدة[2]

[1] مخبر دراسات وأبحاث في الاتصال، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، ridha.khader@univ-annaba.org

[2] مخبر دراسات وأبحاث في الاتصال، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، wahida.saadi@univ-annaba.dz

تاريخ الإستلام: 12/ 05 / 2021 **تاريخ القبول**: 21/ 09 / 2021 **تاريخ النشر**: 30/ 12 / 2021

ملخص:

يتناول هذا المقال عدد من الأبحاث والدراسات العليا في الجامعة الجزائرية التي عالجت موضوع التنمية المستدامة من زوايا مختلفة ومن منظور العلوم المختلفة، فالتنمية المستدامة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، كما يركز هذا المقال على الدور المهم والفعال الذي ساهم به التعليم العالي في معالجة قضايا التنمية المستدامة، فعلاقة التعليم العالي بالتنمية المستدامة علاقة وثيقة، وهو بالأحرى المحرك والمرتكز الأساسي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التعليم العالي، التنمية المستدامة، الجامعة.

***

Abstract:

This article treats a number of research and higher studies in the Algerian university that tackled the topic of durable development from different angles and different sciences. Durable development includes economic, social, political, and cultural developments. This article also on the important and effective role of higher education in treating cases of durable development, as the relation of Higher Education with durable development is a tight relation as it is the corner stone of durable development.

Keywords: Scientific research, Higher Education, Durable Development, University.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية التنمية المستدامة التي أخذت معنى أكثر شمولية، فلم تعد تقتصر كعملية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية فحسب، بل أصبحت مزيج من هذه الأبعاد وغيرها، تتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع البعض في إطار شمولي، ولقد ارتبطت التنمية المستدامة بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية، والثقافية، والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية.

ومما لا شك فيه أن لمؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات دورا لا غناء عنه في التطلع والتطرق لقضايا التنمية المستدامة، فالجامعة تقوم بعدة وظائف وممارسات بقصد بلوغ أهداف التنمية الشاملة بكل أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشمل التعليم والتعلم، والبحث العلمي بدرجة أساس، وخدمة المجتمع ومرافقة جميع الأنشطة فيه والمحافظة على البيئة، ومهمتها توليد المعارف والخبرات، وتنمية الكفاءات من أجل توجيههم إلى سوق العمل، وهي تحمل على عاتقها فكرة النهوض بالمجتمعات، ودراسة وتشخيص جميع ظواهر ومشكلات المجتمع بمختلف أنواعها، واقتراح الحلول لها، كما أن المؤسسة الجامعية تعد المرتكز الأساسي للتنمية المستدامة وتعد من أهم روافدها، خصوصا في العصر الحاضر المعلوم نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، فيتوفر لدى الجامعات الكثير من الخصوصيات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن الدراسات والأبحاث توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة من أجل مساعدتها في مجال التنمية البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية....وغيرها، وتزوده بالمهارات العلمية وخدمة الاحتياجات الضرورية لإحداث التقدم الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، فقد أضحت التوقعات بشأن دور الدراسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة أكثر تعاظما وتفاعلا في ضوء ما تملكه الجامعات من خبرات علمية وبشرية، وما تتيحه من بحوث ودراسات يمكن أن تسهم في حل ومواجهة الكثير من القضايا التي يعيشها المجتمع، فالبحوث العلمية والعلوم بعامة أصبحت المحرك الأساسي للتنمية وللتطور العلمي والتقني، إذ أن البحث العلمي له دور مهم وفعال في إشراك مؤسسات المجتمع المحلي في التنمية، وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما منظور الدراسات الجامعية الجزائرية والعلوم المختلفة في معالجة قضايا التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث من أجل التعرف على منظور الدراسات الجامعية الجزائرية والعلوم المختلفة في معالجة قضايا التنمية المستدامة وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

- تركز هذه الدراسة على معرفة منظور العلوم المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية، وعلوم الإعلام والاتصال، والعلوم السياسية لموضوع التنمية المستدامة.
- تقديم مجموعة من الدراسات العليا الجامعية التي عالجت مواضيع وقضايا التنمية المستدامة.
- التعرف على آفاق التعليم الجامعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: مفاهيم عامة

1. مفهوم التنمية المستدامة:

عرف ماهر أبو المعاطي التنمية المستدامة على أنها "تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية، والتنمية على أساس علمي

مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات" (مدحت أبو النصر و مدحت محمد، 2017، ص 81).

وتعرف لجنة بروتلاند التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها....إنها عملية تغيير، حيث يجرى استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم" (عبد الرحمن الهيتي و آخرون، 2009، ص 80)، ويؤكد في ذلك Jean-Yves Martin على أن "التنمية المستدامة هي التي تمكن للأجيال الحالية من تلبية احتياجاتهم، دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (Martin, 2002, p 92) .

تشير التعريفات السابقة للتنمية المستدامة بأنها عملية مستمرة وتصور تنموي شامل يهدف إلى تقوية مختلف المجالات بما فيها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، فهي استثمار لكل الموارد بالإنسان ومن أجل الإنسان، وهي التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها الخاصة، وتسعى إلى حماية الإنسان والبيئة باستعمال الموارد المتاحة.

2. مفهوم الجامعة:

الأصل في كلمة "الجامعة" أي التي تعمل على الوفاء بمتطلبات العلم والعلماء وجميع ما يساند القيام بهذه المسؤولية، وذلك لخدمة المجتمع الذي تنشأ فيه الجامعة، أما مصطلح الجامعة، فله تعريفات متعددة، ومن ذلك فالجامعة هي مؤسسة علمية تربوية ومركز بحث، ومنارة للإشعاع العلمي والثقافي، ومن ثمة تتركز رسالتها في التعليم والبحث وخدمة المجتمع (أحمد ملحم، 2011، ص 131).

إن الجامعة هي مؤسسة تربوية تعليمية لا خلاف على مكانتها وأهميتها بالنسبة لإعداد الأجيال وخدمة المجتمع، واستثمار نتائجها بما يحقق التطوير والارتقاء بكافة الممارسات التي تساعد في خدمة المجتمع، وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وإن التعليم العالي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث التنمية الشاملة (علي عزب، 2011، ص 21).

ومن خلال ما تم التطرق له حول مفهوم الجامعة يمكن التطلع إلى صياغة تعريف إجرائي للجامعة مفاده أنها: مؤسسة عمومية تربوية تعليمية وكيان تنظيمي وبيداغوجي، تقوم بعدة وظائف وممارسات بقصد بلوغ أهداف التنمية الشاملة بكل أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشمل التعليم والتعلم، البحث العلمي بدرجة أساس، وخدمة المجتمع من خلال مرافقة جميع الأنشطة فيه والمحافظة على البيئة، ومهمتها توليد المعارف والخبرات، وتنمية الكفاءات من أجل توجيهم إلى سوق العمل، وتحمل على عاتقها فكرة النهوض بالمجتمعات.

المحور الثاني: التنمية المستدامة من منظور الدراسات الجامعية

1. من منظور العلوم الاجتماعية:

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة أصبح ميدانا مهما في علم الاجتماع ويتعاظم شأنه في العلوم الاجتماعية الأخرى، إما باعتباره مجال في الدراسات التي تهتم التغير الاجتماعي المستمر، أو بتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالمجتمع في التنمية المستدامة لسيرورة العمليات الاجتماعية، وإيجاد الحلول لمختلف مشكلات المجتمع، وتوجيه النمو والتطور نحو أهداف علمية تتوافق مع تطلعات المجتمعات النامية للتقدم (عاطف الغيث و علي محمد، 2015، ص 12)، وقد أصبحت التنمية المستدامة بوجه عام مصدر اهتمام كل

العلوم، فهي بذلك تشكل إحدى فروع العلوم الاجتماعية التي توجه اهتمامها إلى جميع المجتمعات الإنسانية، بل أن الأمر امتد في إطار آخر في العلم الاجتماعي عندما تبين أن مخططات التنمية يرتبط ببناء القوة في المجتمع، والعملية التنموية الشاملة للمجتمع لابد أن تصب فيها كل اهتمامات وتكتيكات علوم المجتمع المختلفة.

لاسيما وأن التنمية هي "عملية مجتمعية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات الاجتماعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه" (خليل أبو أصبع، 2009، ص 36).

والعلوم الاجتماعية هي المحرك الأساسي لتحقيق مطالب ورغبات المجتمع في مختلف المجالات، من بحيث يوفر الخبرات المتخصصة والمعرفة اللازمة لمختلف مؤسسات المجتمع في علم اجتماع التربية، وعلم اجتماع الاتصال، وعلم اجتماع تنظيم وعمل، التربية الخاصة، الإرشاد والتوجيه، الإعلام والاتصال، علم النفس التربوي، العيادي، المدرسي، الصحة النفسية المدرسية، تنظيم وعمل و..غيرها، من التخصصات والفروع العلمية للعلوم الاجتماعية تعمل على إدارة وتسيير مختلف المؤسسات بطريق وخطوات علمية مضبوطة بدقة، وتسهم في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع (النوي، 2012).

ولما كانت قضية التنمية المستدامة من القضايا التي تتعدد جوانبها، وتتشعب أبعادها، فقد حرص كل الباحثين والمتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية على دراسة الجوانب ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة، وعليه فإن علم الاجتماع له دور لا غناء عنه في التطرق لقضايا التنمية المستدامة من دراسة وتشخيص جميع الظواهر والمشكلات التي تواجه المجتمع بمختلف أنواعها واقتراح الحلول لها، وتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية، وبناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي، فيتوفر لهذه العلوم الكثير من الخصوصيات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذه المرحلة من اهتمام علم الاجتماع بمسألة التنمية المستدامة نتعرض إلى دراسات وأبحاث التي أثيرت في العلوم الاجتماعية في سبل تحقيق التمنية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة، وكذا واقع السياسة البيئية في ظل التنمية المستدامة.

الدراسة الأولى: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة "دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة والموظفين الإداريين بجامعة الأغواط"

هذه الدراسة هي رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع البيئة ودراسات ديموغرافية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط)، اهتم الباحث بدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة (الجامعة) ومفهوم التنمية المستدامة للموارد البشرية، بحكم الجامعة تعد من أهم المنظمات التي يقع على عاتقها تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، لذا قامت هذه الدراسة بإبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري، وهذا من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع وتزويد سوق العمل بالكفاءات، وإظهار الإنجازات التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها ضمن الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة لمواردها البشرية، وإن تبني المنظمات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على صعيد إدارة الموارد البشرية يهدف إلى إقامة برامج تنموية وتطوير الموارد البشرية من أجل الحصول على كفاءات فعالة داخل المنظمة لكي يكون لديها رأس مال فكري قوي يتمتع بالقدرة والفاعلية اللازمتين بمقاييس اجتماعية،

وتطور المنظمات مرتبط بشكل كبير بقدرة هذه الأخيرة على توفير المتطلبات الأساسية التي تسهم في تنمية الموارد البشرية، وذلك بغية وضع المبادرات الاجتماعية في إطار رسمي وتقنين أوجه وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

وقد خلص الباحث من ذلك إلى مجموعة من النتائج تعطي صورة مجملة عن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل جامعة الأغواط، وأهم هذه النتائج هي أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ينصب حول تحمل المنظمات بما فيها الجامعات لمسؤولياتها اتجاه أصحاب المصلحة في البيئة الاجتماعية التي تعمل بها وفيها، وبخاصة على مستوى التنمية المستدامة للمورد البشري للجامعة، كما كشف البحث على أنه توجد اختلافات حول الأبعاد التنموية للمسؤولية الاجتماعية (التدريب، التطوير، التعلم التنظيمي، الإبداع والحوافز المادية والمعنوية)، كما توصلت إلى أنه يمكن تتبع فاعلية تطبيق المسؤولية في الجامعات من خلال تبني دراسة تجريبية أو عن طريق تتبع إستراتيجية التنمية المستدامة بالجامعة، وتبقى الجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات دول العالم الثالث تتبنى إستراتيجية مواكبة المواصفات العالمية للمسؤولية الاجتماعية، غير أنها تسير بخطى بطيئة نظرا لكونها ساهرة في تكوين الأرضية السليمة لتطبيق هذه المبادئ وبخاصة في نظم التسيير والجودة المعرفية وبناء منظومة مستقرة في مواردها البشرية سعيا منها لبناء إستراتيجية تقوم على أبعاد التنمية المستدامة بمفهومها العالمي الجديد (عبد اللاوي، 2018/2017، ص 328، 329).

الدراسة الثانية: واقع السياسة البيئية في ضوء التمنية المستدامة "من وجهة نظر عينة من الفاعلين في مجال البيئة بمدينة تمنراست"

هي رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص علم الاجتماع البيئة بجامعة محمد خيضر بسكرة ، وتمحورت هذه الدراسة حول معرفة واقع السياسة البيئية بولاية تمنراست في إطار التمنية المستدامة، وتقييم للأساليب المتبعة في الماضي والحاضر في تحديد مواقع ونوعية المشاريع التنموية للمنطقة، وأكدت هذه الدراسة على أن البعد البيئي له مكانة أساسة في وضع خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة، وإن وضع وتنفيذ السياسات البيئية في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبح الهاجس الذي يشغل تفكير واضعي ومنفذي هذه السياسات البيئية.

وأشارت النتائج في هذه الدراسة إلى أن التوجه الجديد للسياسات التنموية الحديثة هو خدمة وحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فحين يحدث اختلال وعدم التوازن بين المحيط والفرد سيؤدي بالضرورة إلى اختلال أحد ركائز التنمية وعرقلة نهجها وهو البيئة، وعليه فإن التنمية لم تعد تبقى متقوقعة في أبعادها الاقتصادية فحسب بل انتقلت إلى بعدها الاجتماعي والثقافي المرتبط بالإنسان، كما توصلت إلى أن هناك مشكلة عويصة فيما يخص تطبيق أبجديات السياسة البيئية على أسس حقيقية، حيث تم اكتشاف بعض التناقضات والاختلالات فيما يخص النصوص القانونية والتشريعات البيئية وتطبيقها واقعيا وميدانيا، حيث أن أهم نماذج التنمية الناجحة في العالم تعتمد على آليات المشاركة الشعبية والمجتمع المدني في عمليات التغيير والتحسيس التي أصبحت مرتكزات أساسية لا غنى عنها، لأن المشاركة الشعبية تدعم المخططات الوطنية، ولها في نفس الوقت تأثير في إعادة الهيكلة والتنظيم وتفعيل العلاقة بين الفرد والمجتمع وتعميق الممارسات الديمقراطية، التي تركز على مشاركة المواطنين في تحمل المسؤوليات والعمل من أجل تنمية المجتمع لأن السلطات الرسمية ليست كيانا منفردا على وعي كامل بجميع الاتجاهات والبدائل (كاكي، 2018/2017، ص 261، 262)،

2. من منظور العلوم الاقتصادية:

لقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالتنمية المستدامة لتشمل مجال البحث في العلوم الاقتصادية، وأخذت التنمية الاقتصادية معنى أكثر شمولية في دراسة أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية أكثر اتساقا مع العلوم الاقتصادية، وعلى اعتبار أن التنمية المستدامة فرص اقتصادية تمس جوانب التغيير الاقتصادي، وتعمل هذه العلوم بمختلف تخصصاتها على المساواة في تزويد احتياجات وتطلعات الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل ما هو متاح للأجيال الحالية، فضلا على تقليص تبعية البلدان النامية للدول المتقدمة، وتحقيق التنمية المستدامة (مدحت أبو النصر و مدحت محمد، 2017، ص 104)، وتقتضي توفر إرادة التنمية تغيير جذري في الأفكار والاتجاهات والسلوكيات السائدة في المجتمع، كما تقتضي تغيير جوهريا في العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية (السيد، 2016، 236).

واستنادا على ما سبق، فإن للعلوم الاقتصادية بجميع مجالاتها دور هام في التطلع لقضايا التنمية المستدامة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، ثم إن إجراء الدراسات في العلوم الاقتصادية يسهم في البحث عن الحلول والمقترحات لمواجهة مختلف المشكلات الاقتصادية، وتركز على زيادة الدخل القومي وضمان مستوى معيشي للأفراد وزيادة القدرة الاقتصادية، وكذا الرهان على النموذج المستدام للطاقات وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، وتزويد الأجيال المستقبلية بقدر من رأس المال بما هو متاح للأجيال الحالية، وتقليص التبعية للدول النامية، وتحقيق الاستدامة للمؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الإطار تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات الجامعية في العلوم الاقتصادية والتي ركزت بشكل كبير على التنمية المستدامة من خلال أثر تطبيق القياس المحاسبي للتكاليف البيئية على التنمية المستدامة، أهمية الرهان على الطاقة البديلة في الدول العربية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على المنظمة، تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وأخيرا دور الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في التنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجزائر.

الدراسة الأولى: أثر تطبيق القياس المحاسبي للتكاليف البيئية على التنمية المستدامة.

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير ضمن تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر3، حيث ركزت على مدى تأثير القياس المحاسبي للتكاليف البيئية على التنمية المستدامة، كما عالجت هذه الدراسة التنمية المستدامة في إطار المحاسبة البيئية من خلال التطرق إلى المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية جراء التأثيرات البيئية السلبية على مكونات البيئة الخارجية، كما تم تشخيص لواقع البيئة في إطار التنمية المستدامة، وخلصت إلى أن الجزائر بتنفيذها لخبرات التنمية المختلفة قد أنتجت اختلالات ايكولوجية كبيرة أصبحت تهدد التنمية المستقبلية للبلاد، ولهذا شرعت الجزائر في الاستثمار في التنمية المستدامة، إذ تشكل المبدأ الأساسي للإستراتيجية الوطنية للبيئة وبالتالي قطع الصلة بصورة نهائية مع السياسات المنتهجة سابقا، والتي نتج عنها آثار سلبية على النشاط الاقتصادي والبيئي وفعاليته، كما تم تقييم واقع التطبيق والممارسة الحالية للمحاسبة البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تقييم مستويات الممارسات الحالية للقياس الكمي والمالي لمعلومات الأداء البيئي المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن التنمية الغير متوازنة قد أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مختلف المجالات كزيادة حدة التلوث وتأثيرها على نوعية الحياة، واستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، كما توصلت إلى أن التنمية المستدامة تهدف لتقييم الأثر البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي

للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه الدول للوصول إلى الرفاهية، كما أكدت النتائج على ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في عدة محاور حتى يمكن إلزام المؤسسات بالإفصاح البيئي الملائم منها ضرورة الالتزام بتطبيق أنظمة بيئية فاعلة، ودعم الجهود المرتبطة بتطوير المحاسبة البيئية، وجعلها أكثر فاعلية، والاهتمام بالمراجعة البيئية سواء الداخلية أو الخارجية، وحتى يمكن إنجاز تلك التغيرات خاصة في الجزائر لابد من دعم عمليات الإفصاح الاختياري للمؤسسات لبيان مدى التزامها بمراعاة البعد البيئي في أنشطتها الرئيسية (لصاق، 2016/2015، ص 240، 241).

الدراسة الثانية: أهمية الرهان على الطاقة البديلة في الدول العربية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر"

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بجامعة باجي مختار عنابة، وجاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على الوضعية الطاقوية في العالم والمنطقة العربية، وإبراز الأهمية الاقتصادية للطاقة، وآثارها السلبية على البيئة وعلى حياة الناس ورفاهيتهم، وتسليط الضوء على أهمية الطاقة المتجددة ومستقبلها في المنطقة العربية كمصدر بديل للوقود الأحفوري، وإبراز الموارد والإمكانات العربية المتاحة في مجال الطاقة المتجددة والممكن استغلالها اقتصاديا وكذلك الصعوبات والتحديات التي تواجه توطين تكنولوجيات الطاقة المتجددة، كما تم التطرق إلى الأهداف والاستراتيجيات العربية والجزائرية في تطوير الطاقات المتجددة والبديلة عموما، ومدى إمكانية الرهان على تحقيق التنمية المستدامة، وقد ركزت أيضا هذه الدراسة على الجزائر كدراسة حالة بهدف التعرف على الإستراتيجية الموضوعة لتنويع المزيج الطاقوي من خلال ترقية استخدام الطاقات المتجددة وتحديد أهدافها المستقبلية، وهذا بغرض الانتقال من اقتصاد قائم على الوقود الأحفوري الملوث للبيئة إلى اقتصاد قائم على الطاقات المتجددة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن مصادر الطاقة التقليدية ستظل ممثلة في الفحم، النفط والغاز الطبيعي، وهي المصادر الرئيسية للطاقة العالمية حاضرا ومستقبلا، وجل اهتمام الدول في الوقت الحاضر تهدف إلى تنويع إمداداتها الطاقوية بالاعتماد على مصادر الطاقة البديلة وخاصة المتجددة منها، وزيادة نسبة مساهمتها في المزيج الطاقوي، كما توصلت إلى أن ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها تعد من السياسات الطاقوية التي تسهم بشكل كبير في تقليل استهلاك الطاقة ومنع هدرها، كم تسهم في الحفاظ على الطاقة واستدامتها في المنطقة العربية وقد ثبت نجاعتها في بعض الدول العربية خاصة تونس والأردن، وتؤكد النتائج على أن محدودية مساهمة الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي للجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى هيمنة المصادر الطاقوية، حيث تعتبر مشاريع الطاقة المتجددة المنجزة في الجزائر لا تتناسب مع الإمكانيات المالية وموارد الطاقة المتجددة التي تتوفر عليها مقارنة ببعض الدول العربية وخاصة دول الجوار مما يطرح تساؤلات حول مدى جدية الحكومة أو مسؤولي قطاع الطاقة في استغلال مصادر الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أبوطير، 2017/2016، ص 285، 286).

الدراسة الثالثة: واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير في تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر3، وتمحورت هذه الدراسة حول واقع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) والجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل تحقيقها، ففي إطار التنمية المستدامة تتسابق التجمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لرفع المستوى المعيشي للأفراد، وقام هذا البحث بدراسة إحصائية وتحليلية لتطور مؤشرات التنمية المستدامة، وتوضيح

مختلف السياسات والاستراتيجيات، ودور كل من القطاع المالي والمصرفي في دعم التنمية في دول الغرب العربي، فهذه الأخيرة تسعى إلى محاولة وضع برامج وخطط واستراتيجيات وآليات تمويل وتعزيز التنمية المستدامة في إطارها التكاملي والتشاركي، ودول المغرب العربي كباقي دول العالم تواجه تحديات وصعوبات جديدة متنامية، مرتبطة بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ومدى تأثيرها على متطلبات التنمية الذاتية لهذه الدول، وهذا يعد دافعا قويا من أجل بناء التكامل المغاربي الذي لم يعد خيارا بل حتمية لا غنى عنها لمواجهة عراقيل ومشاكل تحقيق التنمية المستدامة.

وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن القمم العالمية والمؤتمرات الدولية المستمرة تولي اهتماما كبيرا لموضوع التنمية المستدامة وأبعادها وصارت أمرا واقعا يجب الاهتمام ومحاولة تحقيقه، وأصبحت في الوقت الحاضر موضوع الساعة، كما توصلت إلى أن التكامل الاقتصادي للمغرب العربي ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات وهذا التكامل سيؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة، ورغم أن الاستراتيجيات والخطط التنموية التي تعتمدها دول المغرب العربي تشمل جميع الجوانب والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكنها لا تتماشى مع التطورات الحاصلة للعالم، وبرامج التنمية الاقتصادية لم تدرج نشاطات مكملة تهدف إلى حماية البيئة،وأخيرا تم الإشارة إلى أن واقع التنمية المستدامة في الوضع الراهن في دول المغرب العربي في غاية الصعوبة، لما تواجهه من مشاكل وصعوبات لم تستطع التخلص منها كليا، وهذا يعتبر الدافع الأساسي للبحث عن الحلول المناسبة والآليات والوسائل الكفيلة لتطوير وتفعيل التكامل المغاربي من أجل تحقيق الانتعاش والازدهار الاقتصادي، والتخلي عن الآليات والسبل التي تستخدمها في الماضي (رزاي، 2017/2016، ص 247، 249).

الدراسة الرابعة: سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على المنظمة "دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر"

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير في تخصص إدارة أعمال بجامعة الجزائر3، واستهدفت الدراسة تحديد واقع التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2014، حيث أن علاقة قطاع التعليم العالي بالتنمية المستدامة علاقة تكامل، كون الاهتمام بالتعليم وارتفاع المستوى التعليمي مؤشر على زيادة القدرات والخيارات أمام أفراد المجتمع للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة، وعلى تحقيق التنمية المستدامة في إطار يتسم بالاعتماد المتزايد على حاجات وتطلعات أفراد المجتمع المختلفة من جهة أخرى، ويكون بذلك قطاع التعليم العالي هو الأساس في نقل العلم والمعرفة لأفراد المجتمع من خلال تكوين رأس مال بشري قادر على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويستجيب لحاجات سوق العمل، ومتطلباته الكمية والكيفية، وبعد هذه الدراسة تم الوصول إلى أن كل ما تحسنت مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي كلما أدى ذلك في تحسين مؤشر التنمية البشرية والعكس صحيح، كما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها التنمية المستدامة حيث يقوم بتوفير موارد بشرية ذات كفاءات قادرة على تلبية رغبات وتطلعات المجتمع، وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل الحالية والمستقبلية.

كما أشارت النتائج إلى أن التنمية المستدامة أصبحت من الأولويات كونها قائمة على أساس الاستخدام العقلاني الرشيد للموارد المتاحة، بهدف تلبية حاجات ورغبات الأفراد في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، كما توصلت الدراسة إلى أن أساس التنمية المستدامة هو تحقيق التنمية البشرية التي تعد الحجر الأساس لها كون الموارد البشرية هي المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكشفت النتائج أيضا على أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر هو نظام مكيف مع حاجيات كل

فرد لتكريسه مبدأ المساواة والإنصاف من خلال صقله للقدرات الخاصة وتشجيع المواهب وتحفيزها بما يحقق التنمية المستدامة، فهو نظام متطور باستمرار حسب الأوضاع وبصورة متفاوتة، وكذا اعتماده على النهج الإصلاحي في مختلف المراحل بما يتماشى مع التحولات والمستجدات، إلا أن هذه الجهود كانت غير كافية لتحقيق الأهداف المنوط بها بسبب مشاكل عديدة، الأمر الذي حال دون بلوغ التنمية البشرية التي هي أساس التنمية المستدامة، غير أن هذا لا يعني تثمين هذه الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بما يتماشى مع الأوضاع الراهنة والمستقبلية (حيولة، 2017/2016، ص 225، 226).

الدراسة الخامسة: تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية "دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي"

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية في تخصص تحليل اقتصادي بجامعة الجزائر ، عالجت هذه الدراسة الدور الذي يؤديه تحرير التجارة البينية في تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد تم تسليط الضوء على تحرير التجارة الخارجية في ظل التنمية المستدامة، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومختلف مؤشراتها، كما تناولت هذه الدراسة واقع التجارة البينية والتنمية المستدامة في الدول العربية، ودراسة مقارنة لأثر الانفتاح التجاري البيني الكلي داخل كل تكتل وأثره على المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة، وفي الأخير تم تحديد مدى تأثير التجارة البينية على التنمية المستدامة في دول المغرب العربي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن تدني نسبة التجارة العربية البينية هو وضع لا يتناسب مع حجم الجهود الجماعية والثنائية العربية لتحرير وتنمية التجارة العربية البينية، ويفتقر وضع السياسات وتنفيذها في معظم الدول العربية إلى التكامل بين الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وفي كثير من الحالات يتم التركيز أساسا على الاعتبارات الاقتصادية، لذلك فإن اعتماد نهج متكامل في وضع السياسات له أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة، كما كشفت الدراسة على أن ضعف التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي يرجع إلى ضعف وتواضع الهياكل الإنتاجية خارج المحروقات، وتشابه الهيكل الإنتاجي لها، ويشكل التفاوت في واقع مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة بخاصة منها البعد الاقتصادي أحد المخاطر الرئيسية التي تواجهها، وتوصلت في الأخير إلى أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تقدما متزامنا في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية (مروش، 2018/2017، ص 299، 303).

الدراسة السادسة: دور الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في التنمية المستدامة على المستوى المحلي "دراسة عينة من المشاريع التنموية المحلية في الجزائر"

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير ضمن تخصص إدارة أعمال بجامعة علي لونيسي البليدة 2، وكان هدف الدراسة هو البحث عن كيفية مساهمة الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في إحداث تنمية محلية وفق أسس وضوابط التنمية المستدامة، وكيفية تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور المشاريع التنموية المحلية في هذه العملية، وارتكز هذا البحث على مفهوم الإدارة المحلية وتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير الكفاءات، ومفهوم التنمية المستدامة، والعلاقة بين التنمية والتنمية المستدامة، وصولا إلا تصور نسقي للتنمية المستدامة في علاقتها بالإدارة المحلية وتطوير الكفاءات، حيث تم تسليط الضوء على واقع كل من ممارسات الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات والتحديات التي تواجههما، والوقوف على العلاقة بين دورهما ومساهمتهما في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بمختلف أبعادها، ودراسة وتشخيص واقع الإدارة المحلية وانجاز المشاريع التنموية والتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر وبرامج دعمها، واستراتيجيات تطوير كفاءاتها.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإدارة المحلية تعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوظائف التي تقوم بها، سواء من الجانب التنموي أو من الجانب السياسي من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة والتخطيط المستقبلي للتنمية، زيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي في ممارسة دوره السياسي، وكذلك يوحي إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون وجود إدارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي يمكن إدراج الأدوار المهمة للإدارة المحلية من خلال الصلاحيات المخولة لهيئاتها في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك توصلت إلى أن الدور المعنوي الذي تؤديه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة كان في علاقة طردية متوسطة، وهذا يرجع إلى إخفاق في الجوانب التنظيمية أو السياسية أو المالية أو الاجتماعية للإدارة المحلية بقدر ما يرجع بالأساس إلى إخفاق في كل تلك الجوانب مجتمعة مع بعضها البعض باعتبارها وسطا متكاملا يتفاعل فيه التنظيم الإداري المحلي مع التنمية المحلية لبلوغ الأهداف المنشودة (قرواط، 2018/2017، ص 280، 281).

2. من منظور علوم الإعلام والاتصال:

إن علوم الإعلام والاتصال له دور متعاظم في عملية التنمية المستدامة، فهو من بين العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تركز على فهم حقائق ومعلومات تساعد في تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية، حيث اكتسب الإعلام درجة عالية من الأهمية نظرا لما له قدرة في تأثير وإقناع الأفراد والجماعات في تغيير أو تعديل سلوكياتهم وقيمهم واتجاهاتهم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، وتعمل على وضع الاستراتيجيات والخطط للبرامج الاتصالية والإعلامية في فترة زمنية محددة، وتعبئة الأفراد للتجاوب أهداف هذه التنمية المنشودة، والإعلام بوسائله الجديدة (الإلكترونية) يهدف إلى التفاعل مع مختلف الأفراد وطرح القضايا المواضيع على الرأي العام من أجل المشاركة في تحقيق التنمية (مصطفى كمال، 2012، ص 129)، كما الإعلام والاتصال يقوم بتوجيه الجماهير من خلال وسائل ودعائم الإعلام والاتصال المكتوبة أو الشفوية أو الإلكترونية، وبأساليب إقناعية تحفز وتؤثر في الأفراد، وإيصال الرسالة الاتصالية والإعلامية إلى جميع الفاعلين في التنمية، وتأخذ بفكرة المزج بين النظريات والنماذج المعنية بتأثير وسائل الإعلام والاتصال من أجل تحقيق التنمية المستدامة (خليل أبو أصبع، 2009، ص 138).

وقد أضحت التوقعات بشأن دور علوم الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة في مختلف المواضيع والمجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الثقافية، تساعد المجتمعات على تشخيص المشاكل وفهم حقائق ومعلومات، بغية تنفيذ أهداف ذات قيمة للمجتمعات والبشرية عموما، على ضوء ما تتيحه من دراسات وبرامج واستراتيجيات تنموية تسعى بها إلى توجيه الأفراد وتوعيتهم وحثهم على السلوك المستدام. وفي هذه المرحلة من اهتمام علوم الإعلام والاتصال بقضايا التنمية المستدامة سنتطرق إلى دراستين أثيرت في علوم الإعلام والاتصال في سبل تحقيق التنمية المستدامة من خلال دور الإذاعة المحلية في ترتيب أولويات المواطن نحو قضايا التنمية المستدامة، واستخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة لبلديات عنابة.

الدراسة الأولى: استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة "دراسة ميدانية لعينة من بلديات ولاية عنابة"

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص علوم الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة 3، وجاءت هذه الدراسة لتركز على أهمية استخدام الاتصال البيئي للإدارة المحلية في التنمية المستدامة، ولقد تم اختيار عينة من بلديات ولاية عنابة كنموذج في الدراسة، وهذا من أجل معرفة أهم أسباب التدهور الخطير والمستمر للمحيط البيئي، على اعتبار أن مدينة عنابة تعد واحدة من أكبر مدن الشرق

الجزائري التي تضم أكبر التجمعات الحضرية، تضع هذه التحديات الإدارة المحلية الممثلة بالبلدية في التعامل مع القضايا البيئية، والتي لن تتحقق فيها التنمية المستدامة إلا بوجود إطار اتصالي تنموي منظم، ومؤسس من أجل ترسيخ قيم ومبادئ ترفع من مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى مواطن مدينة عنابة، كما تم التطرق إلى أهم عوائق الاتصال البيئي لبلديات ولاية عنابة في ظل الرهانات البيئية من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية وانعكاس هذه الرهانات على السياحة البيئية في مدينة عنابة، وعلى صحة المواطن والمجتمع العنابي، وتبقى ضرورة التنسيق بين المواطن والبلدية ومختلف الفئات الفاعلة في المجال البيئي تمثل الحجر الأساس الذي يقوم عليه الاتصال البيئي لإنجاح أهداف التنمية المستدامة.

وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن رغم اعتماد بلديات عنابة على الوسائل الاتصالية التقليدية، إلا أنها بحاجة ماسة إلى مضاعفة وتعزيز هذه الوسائل وتدعيمها بأخرى حديثة تراعي التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، وضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومات من جهة أخرى، كم توصلت إلى أن هناك غياب تام للحملات التحسيسية البيئية خاصة على المناطق الحضرية المختلفة، وهو الأمر الذي أدى إلى نقص وعي سكان هذه المناطق بالمخاطر البيئية، وإهمال من طرف السلطات خاصة على مستوى المشاريع التنموية، وإن لبلديات عنابة صورة سلبية في أذهان مواطنيها نتيجة تهميشها لمشاركتهم في عمليات التنمية المستدامة والتخطيط، مما يستوجب من السلطات المحلية إعادة النظر في سياستها التنموية والاتصالية والبيئية وتشخيصها، وكشفت الدراسة على أن مستوى التعليم يلعب دورا مهما في عملية التوعية البيئية لدى الأفراد، وذلك لتأثيره الإيجابي على إدراك الأفراد لحجم وخطورة المشاكل البيئية خاصة منها المحلية، مما أدى إلى انعكاس على سلوكياتهم ضمن عملية حماية البيئة لضمان استدامتها (طبيب، 2017/2016، ص 423، 429).

الدراسة الثانية: دور الإذاعة المحلية في ترتيب أولويات المواطن نحو قضايا التنمية المستدامة

هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3 ، واستهدفت هذه الدراسة البحث عن مدى مساهمة إذاعتي الجزائر من بسكرة ومن الوادي في ترتيب أوليات المستمعين من المواطنين نحو قضايا التنمية المستدامة، حيث قدمت هذه الدراسة رؤية للتنمية المستدامة كمطلب عالمي، من خلال مراحل تبلور واعتماد المفهوم في المحافل الدولية، وأشارت إلى نماذج التنمية المتبعة في الجزائر وما خلفته من تبعات، وكيف أضحى نموذج التنمية المستدامة ضرورة في الجزائر نتيجة لذلك، وتم استعراض موضوع الإعلام التنموي وعلاقته بالتنمية المستدامة، حيث انطلق من الخلفية النظرية للإعلام التنموي وأدواره المختلفة، ثم أحاط بتوصيف الإعلام من أجل التنمية المستدامة مفهوما ومهاما بشكل عام والجزائر بشكل خاص، فالجزائر أصبحت تنظر للتنمية المستدامة من منظورها المستدام، حيث وضعت آليات مؤسسية، وقانونية، ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، كما ركزت هذه الدراسة بشكل كبير في جزئها الأخير من أجل تحليل العلاقة بين قائمة ترتيب أولويات قضايا التنمية المستدامة لدى كل من المواطن والإذاعة المحلية.

وأكدت نتائج هذه الدراسة على الفجوة الموجودة بين كل من الوسيلة الإعلامية والمواطن والخطط التنموية، ففي حين تركز الإذاعة المحلية على قضايا التنمية المستدامة ذات البعد البيئي أكثر من تركيزها على القضايا في البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، فالمواطن يهتم بالقضايا التي تشكل محور حياته اليومية ويهمل القضايا التي يعتبر نفسه غير مسؤول عنها، كما أن الإذاعة المحلية تركز على المناسبة أو الحدث قبل القضية، وإن غابت المناسبة قل التركيز على القضية، وبين هذا وذاك فإن خطط التنمية أو التنمية المستدامة تبقى حبيسة الخطاب السياسي والإعلامي الذي لا يفهمه المواطن البسيط ولا يتفاعل معه (طلحة، 2018/2017، ص 439).

3. من منظور العلوم السياسية:

إن العلوم السياسية في إطار الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، فالوضع السياسي للبلاد يحتاج إلى تبني سياسات ومشاريع التنمية المستدامة، ووضع الاستراتيجيات لتنفيذ الخطط والبرامج عن طريق والتشريعات والقوانين للالتزام بتحقيق أهداف التنمية، كما تتيح هذه العلوم من تطبيق آليات التنمية فرصة الاختيار لأفراد المجتمع وتمتعهم بالحرية الإنسانية، كذلك توجيه المؤسسات المجتمعية والإدارة العامة والخاصة وزيادة القدرات الفعلية لتطوير وتنمية المجتمع، إضافة إلى مشاركة للأفراد والمؤسسات المجتمعية في صنع واتخاذ القرارات ، وهذا يعني أن البعد السياسي للتنمية المستدامة يأخذ بفكرة إشراك الجماعات المحلية في وضع الخطط وتنفيذ القرارات، وتعبئة أفراد المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة (مدحت أبو النصر و مدحت محمد، 2017، ص 105).

وفي هذا الصدد، فإن العلوم السياسية على غرار باقي العلوم المختلفة تحمل على عاتقها الفكر التنموي المستدام، بحيث تساعد في الحصول على المعرفة المطلوبة والمتعلقة بالتنمية السياسية، وخلق نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطن في عملية صنع القرار، وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذه المرحلة من اهتمام العلوم السياسية بمسألة التنمية المستدامة سنتطرق إلى دراسة في العلوم السياسية تحت عنوان دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية.

الدراسة: دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة

هذه الدراسة هي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة الجزائر3، وقد عالج الباحث الدراسة في إطار منهجي وذلك بهدف الوقوف حول مدى دور الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة، باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التنمية في مختلف الميادين، وكذا الوجه الأمثل من أجل تنمية مستدامة تراعي حقوق الأجيال القادمة ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستوى الشمولي والوطني أيضا، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال الاعتراف لها بقدر من الاستقلالية، وتزويدها بالإمكانات الضرورية الأمر الذي يسهم في تعزيز دورها في تنمية جل الميادين وخاصة في إنعاش التنمية الاقتصادية وتوفير البنى التحتية....، وكما أن لكل بحث علمي مجموعة من الأهداف، حيث أن هذا الهدف من البحث في الموضوع هو الوقوف على الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية المستدامة، وربط العلاقة بينهما باعتبارهما محور الدراسة، وكذا تحديد إستراتيجية التنمية في المملكة العربية السعودية من ناحية، ومعرفة مدى تأثير العناصر البشرية المحلية للجماعات المحلية والتي تعد عن إرادتها كأداة للتنمية المستدامة وهذا من خلال المرافق العمومية المحلية، وكذا مساهمة الأعيان والمجتمع المحلي في التنمية المستدامة، والوقوف على إستراتجية التنمية في المملكة العربية السعودية من حيث الرؤية، المراحل، البرامج، وكذا عوائق التنمية المستدامة، مع تخصيص الدراسة الميدانية لدراسة "أمانة منطقة حائل".

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية تهتم بالتخطيط لبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع، وتحرص على تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية، وذلك لأهميته ولدوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، يقتضي تحقيق التنمية المستدامة تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والتسيير الديمقراطي في كافة الجماعات المحلية (عبد الرشيدي، 2018، ص 323).

المحور الثالث: آفاق التعليم الجامعي في التنمية المستدامة

إن نجاح خطط التنمية المستدامة في جميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يتوقف على مدى ما يوفره التعليم العالي والبحث العلمي من رؤى مستقبلية لتحقيق أهداف التنمية، ويقع على عاتق الجامعة تشخيص التحديات، ووضع الاستراتيجيات والمقترحات التي تفيد في مواجهة جميع القضايا الراهنة والمستقبلية، من خلال تهيئة وتدريب الكفاءات، وبناء القدرات والمساهمة في إعداد متخصصين في ميادين متعددة، وزيادة المعرفة العلمية لتحقيق خطط التنمية المستدامة.

1. الجامعة وخدمة المجتمع:

إن لوجود سياسة حقيقية للتعليم يؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع ومواكبة مختلف المتغيرات والمستجدات في مختلف الميادين والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وصولا إلى تحقيق التنمية المنشودة، هي عملية مجتمعية موجهة لتنمية الإنسان، والجامعة تعد من أكثر المؤسسات الاجتماعية أهمية التي تؤثر في تقدم في المجتمع تنميته، فإن التعليم العالي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد والجماعات في المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث التنمية الشاملة في مختلف مجالاتها (علي عزب، 2011، ص 21).

وعند الحديث عن المجتمع، يدور في الذهن بعض الأسئلة مثل ما هي الوسائل لتوفير فرص العمل؟ وما هي طرق القضاء على الفقر والبطالة في المجتمعات العربية؟ يمكن الإجابة على هذا على اعتبار أن على أن التعليم والتعلم يسهم في القضاء على هذه المشاكل التي تواجه المجتمعات العربية خاصة والعالم عموما، كما تنمي المواهب والقدرات والأفكار والنهوض بالموارد البشرية من الخريجين من الجامعات والمعاهد المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع (الطويل، 2016، 161).

2. الجامعة والتنمية الاقتصادية:

تسعى الجامعة من خلال التنمية الاقتصادية إلى إيجاد نماذج وأفكار جديدة تتماشى مع سياسة وأبعاد التنمية المستدامة، ويتم ذلك في العلاقة التي تربط البيئة والتنمية في مناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا التنموية المستدامة مثل: الندرة، والاقتصاد البيئي، والموارد المتجددة وغير المتجددة، وتقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية، وكذا وضع مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات التي لها علاقة بالاقتصاد، والتركيز على التخصصات الخضراء كالمحاسبة الخضراء التي تهتم بالإفصاح المحاسبي للأنشطة التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الأنشطة الاقتصادية، والجباية الخضراء وكذا التسويق الأخضر. (عزي وإبراهيمي، 2016، 413)

3. الجامعة والتنمية البيئية:

تعد وظيفة تنمية البيئة المحيطة بالجامعة ركيزة مهمة وأساسية للجامعات، وتزداد هذه الوظيفة أهمية كلما ازدادت التهديدات والمخاطر التي تواجه البيئة، وأصبحت مهمة تقديم الخدمات الفنية والإدارية والاستشارية والبحوث التي تعالج المشكلات وإيجاد الحلول في القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية تأخذ الأولوية والاهتمام (سعيد البيضاني و علي الأسدي، 2017، ص 60)، ويؤكد الخبراء والمختصين بأن إدارة التنمية المستدامة، وهنا نذكر التنمية البيئية وقضايا الطاقة (الطاقة المتجددة والطاقة الغير متجددة)، لابد من أن تأخذ الجامعات دورها في البحث العلمي وتخريج أفواج قادرين على أن يديروا عملية الطاقة والبحث المستمر عن بدائل لهذه الطاقة وإلا لن تكون هناك تنمية مستدامة عندما تنفذ مصادر الطاقة في المستقبل (الطويل، 2016، 160).

خاتمة:

وفي الختام يتضح لنا أن الدراسات والأبحاث الجامعية الجزائرية تقدم البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد على تحقيق المعرفة المطلوبة من أجل تحقيق كل المهام المتعلقة بعمليات التنمية المستدامة في جميع جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، وفي العلوم المختلفة، بحيث يتوفر لدى الجامعات الكثير من الخصوصيات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهي فضاءات للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق واسع، والتعليم العالي والبحث العلمي يشكلان ركيزة التنمية المستدامة من خلال تهيئة وتدريب الكفاءات وبناء القدرات في ميادين متعددة، وزيادة المعرفة العلمية، والمساهمة في إعداد متخصصين يساهمون في خطط التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. إبراهيم سعيد البيضاني، ناهدة حسين علي الأسدي، أهمية البحث العلمي ودور الجامعات في إدارة المعرفة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، (الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017).
2. طارق السيد، الاقتصاد والمجتمع والتنمية، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2016).
3. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، (مصر،المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017).
4. محمد مصطفى كمال، الإعلام والتنمية الاقتصادية، (لبنان، دار المنهل اللبناني، 2012).
5. محمد عاطف الغيث، محمد علي محمد: التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2015).
6. محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، (الزقازيق، مكتبة الأنجلو مصرية، 2011).
7. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، (الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009).
8. عصام توفيق أحمد ملحم: مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
9. صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، (الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016).
10. صالح خليل أبو اصبع، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، (الأردن، دار البركة للنشر والتوزيع، 2009).
11. Jean-Yves Martin, Développement durable: Doctrines, Pratiques, Evaluation, (Paris, IRD Édition, 2002).

الأطروحات:

1. أبوطير نبيل، أهمية الرهان على الطاقة البديلة في الدول العربية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2017.
2. أحمد عبد الرشيدي، دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.
3. إيمان حيولة، سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على المنظمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2017.
4. بلقاسم عبد اللاوي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة للموارد البشرية داخل الجامعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2018/2017.
5. يونس قرواط، دور الإدارة المحلية وتطوير الكفاءات في التنمية المستدامة على المستوى المحلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي البليدة 2، 2018/2017.
6. يوسف مروش، تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018/2017.
7. لصاق حيزية، أثر تطبيق القياس المحاسبي للتكاليف البيئية على التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.
8. محمد كاكي، واقع السياسة البيئية في ضوء التمنية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.
9. مسعودة طلحه، دور الإذاعة المحلية في ترتيب أولويات المواطن نحو قضايا التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.
10. رزاي سعاد، واقع وآفاق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2016.
11. شريفة طبيب، استخدام الإدارة المحلية الجزائرية للاتصال البيئي في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، 2017/2016.

المداخلات:

1. الأخضر عزي، نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة على واقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، الجزائر.
2. النوي بالطاهر، العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية ودورها في تنمية المجتمع، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق، 2012، الجزائر.